أروقة الأزهر تخرج من جدرانه لزيادة نفوذه أم لمواجهة المتطرفين

القاهرة – تبدو العلاقة بين الحكومة المصرية والأزهر غامضة ومتناقضة، فهي تعتمد عليه لمواجهة التيارات المتشدّدة وبسط سيطرتها على المجال الديني، وفي الوقت نفسه يُتهم شيخه أحمد الطيب بالتقاعس عن تجديد الخطاب الديني ما سمح لتيارات متطرفة بنخر قواعد المجتمع لأنها لا تجد من يتصدى لها بطريقة حقيقية ما جعل عملية تجفيف منابع الأفكار المتطرفة في البيئة المحلية عصية على الحكومة المصرية.

وزاد الالتباس في العلاقة بين الجانبين مع إعلان الجامع الأزهر السبت الماضي غلق باب تلقي طلبات الالتحاق بأروقته الثلاثين في 19 محافظة مصرية بعد أن وصله أكثر من ستين ألف طلب على مستوى الجمهورية.

وتريد الحكومة من وراء دعم هذه الخطوة تقويض المساحة التي يتحرك فيها التيار السلفي ولم تتمكن من سد الثغرات أمامها بكل ما اتخذته من إجراءات واسعة في الفترة الماضية، لكنها قد لا تدري أنها تضاعف من نفوذ الأزهر وتمنحه المزيد من السيطرة على وجدان المجتمع، فمن يتلقون العلوم الدينية في هذه الأروقة ربما يخرج من بينهم بعض المتطرفين، إذا لم تلتزم بالوسطية المعروفة تاريخيا عن الأزهر.

خالد منتصر

لماذا لا يجذب الداعية الأزهري المتعلم الوسطي رجل الشارع؟

عبدالمنعم فؤاد

الأزهر يهدف إلى تفكيك الخطاب الإرهابي ومحاصرة التطرّف

وتعرّض الأزهر وشيخه أحمد الطيّب إلى اتهامات حملتهما مسؤولية التطرف الذي لم يتلاش من المجتمع على الرغم من تقليص أجنحة غالبية التيارات الدينية بإجراءات أمنية وسياسية متعددة، الأمر الذي يفسره متابعون بأن الأزهر لم يقم بدوره على أكمل وجه في التصدي لعدد كبير من شيوخه ممن يبثون أفكارا عبر المنابر ووسائل الإعلام قد لا تختلف كثيرا عما ينشره العديد من المتشددين.

وشمل فتح باب التقدم أروقة القرآن الكريم بالجامع الأزهر وفروعه بالمحافظات، والتجويد والقراءات بالأزهر وفروعه، والعلوم الشرعية والعربية بالأزهر فقط.

وجاءت الخطوة في إطار الدور المنوط بالأزهر القيام به لتحصيل العلم الشرعي للراغبين وفق منهج معتدل يعلن عنه مرارا، لكن البعض يقولون إنها يمكن أن تسهم في زيادة التطرف في ظل الاتهامات التي توجه لمؤسسة الأزهر بشأن التقاعس عن تجديد الخطاب الديني، فلا يزال البعض ممن يتبنون أفكارا متطرفة يتحركون داخله.

ورأى الكاتب المصري المعروف بحملاته ضد المتطرفين خالد منتصر أن الناس ما زالت تتجه إلى دعاة السلفية وتقع في الفخ على الرغم من انتشار الأزهر ودعاته وعلمائه وأروقته، وهو ما يطرح تساؤلات كثيرة حول السبب وراء هجرة الناس لعالم الأزهر مقابل التهافت للحصول على المعلومة الدينية من شيوخ التشدد.

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "رجال الأزهر عليهم الإجابة على السؤال الأهم والواقعي ألا وهو لماذا يجذب الدعاة السلفيون رجل الشارع وليس الداعية الأزهري المتعلم الوسطي؟".

وتابع "عندما تتوصل المؤسسة الدينية إلى إجابة مقنعة دون تحيز حول هذا التساؤل سيدركون الحقيقة المرة، وهي أن مواجهة التطرف لن تكون بنشر الأروقة بل بتجديد الفكر والخطاب والتراث والعقلية".

وتتم الدراسة في الأروقة الأزهرية بصورة مجانية ومتاحة بنظام التعليم عن بعد، ويحق للدارس أن يلتحق بأكثر من رواق مع الالتزام بمواعيد الحضور والامتحانات.

ويؤكد مسؤولون في الأزهر أن عملية خروج الأروقة من داخل جدران الجامع الأزهر إلى مختلف أنحاء مصر ترمي إلى قطع الطريق على مروجي الأفكار المتطرفة ضمن حرصه على التفاعل مع المجتمع ومناقشة قضاياه وتوفير حلول لها.

وقال عبدالمنعم فؤاد المشرف على الرواق الأزهري إن الإقبال الشديد من جانب الناس على المشاركة في الأروقة يعكس ثقة الناس في المؤسسة الدينية الأكبر داخل البلاد، وأنها ما زالت تحتل المرتبة الأولى من حيث المصداقية والعراقة والأمانة في تعليم العلوم الدينية وليس كما يدعي البعض من تراجع دورها ومكانتها.

وأوضح في تصريح لـ"العرب" أن المصريين أثبتوا أنهم جوعى على موائد العلم وتلقي المعرفة على أيدي العلماء الأزهريين، وبمجرد فتح باب التقدم للأروقة وجدوا ضالتهم وثقتهم في الشريحة التي تقدم إليهم العلم بطريقة راقية متحضرة وسطية بعيدة عن التشدد والتطرف، ولم يتوقع أي مسؤول في الأزهر أن يكون الإقبال على الأروقة كثيفا إلى هذه الدرجة.

ويحذر مراقبون من مغبة الإسراف في تمدد الأزهر، فإذا لم يكن تحت رقابة صارمة من قبل الحكومة والعلماء الوسطيين فيه فقد تخرّج الأروقة قنابل موقوتة يمكن تفجيرها في وجه المجتمع وتقدم شخصيات جاهزة لتجنيدها من جانب بعض التنظيمات المتطرفة، وهو ما يمثل شبحا مخيفا يتطلب الحذر في التوسع وتقنينه.

ودافع عبدالمنعم فؤاد عن الخطوة بتأكيده أن الأزهر عندما قرر التوسع في الأروقة فهو يهدف إلى تفكيك الخطاب الإرهابي ومحاصرة أفكار المتطرفين وجذب الناس بعيدا عن دعاة الفتنة عبر علماء يجيدون فن تقديم الدعوة الإسلامية بصورة صحيحة وحضارية وسطية وتقديم الدين في شكل سمح.

ويسير التوغل في التعليم الديني عموما في طريق عكس ما تريده الحكومة في مجال التوسع في التعليم المدني، ويوصل رسالة توحي بالتناقضات في التصورات، فكيف تحارب التيارات المتطرفة وتمنح الأزهر المزيد من الأرض التي يتحرك فيها وهو متهم في نظر البعض بتفريخ عناصر متطرفة؟

ودائما ما يروج الأزهر أن زيادة الإقبال على الالتحاق في معاهده الدينية والتحول إليها من التعليم العام يعكسان ثقة الشارع في توجهاته وعلمائه، حيث يوظف ذلك في الرد على الاتهامات التي تطاله بأنه صار فاقدا للمصداقية بين الناس، ومناهجه تربي النشء على التطرف، في إطار تمسكه بأن يتخذ من جمهوره مظلة يحتمي بها لمواجهة المتربصين به.

الفكر المعتدل خير سلاح لمحاربة الظلامية

الإفتاء في خدمة تنمية المجتمع

سحب صلاحية اختيار مفتي مصر يقوّض سلطة الأزهر ويحجم نفوذه

السيسي يلغي دور هيئة كبار العلماء في تسمية المفتي ويعتبره منصبا ذا طبيعة خاصة

دفع تمسّك كبار علماء الأزهر بأفكار الماضي دون اكتراث بتغيّرات المجتمع، وغياب الرأي الشرعي عن دعم جهود الدولة في مسار الإصلاح الاجتماعي في مواجهة مخاطر التشدد الديني و"الدعشنة" الفكرية التي تهدد المجتمع، الرئيسي المصري عبدالفتاح السيسي إلى سحب صلاحية اختيار مفتي الديار من هيئة كبار العلماء وجعلها ضمن صلاحيات رئيس الدولة.

القاهرة – قرر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي التجديد لشوقي علام في منصب مفتي الديار المصرية للعام الثاني على التوالي بعد يوم من سحب صلاحية اختيار وترشيح المفتي من هيئة كبار العلماء التابعة لمؤسسة الأزهر، وبالتالي يصبح رئيس الدولة وحده صاحب التسمية.

> الحكومة المصرية لا ترغب في استمرار تحول الأزهر إلى سلطة موازية في المسائل المرتبطة بالنواحي الاجتماعية

وصدر قرار جمهوري يقضي باعتبار دار الإفتاء المصرية من الجهات ذات الطبيعة الخاصة، ولا تسري على الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية بها أحكام المادتين السابعة عشرة والعشرين من قانون الخدمة المدنية الذي ينظم اختيار القيادات بالدولة.

ويعني قرار اعتبار دار الإفتاء ذات طبيعة خاصة أن اختيار المفتي لم يعد من صلاحيات هيئة كبار العلماء بالأزهر كما كان متبعا طوال السنوات الماضية، ولن يكون للمؤسسة الدينية البارزة دور من قريب أو بعيد في تسمية المفتي.

وكانت مراحل اختيار المفتي تبدأ بانعقاد اجتماع لهيئة كبار العلماء لاختيار ثلاثة من بين أعضائها أو غيرهم للتصويت على أحدهم ليتم ترشيحه من جانب شيخ الأزهر لرئيس الجمهورية لتعيينه مفتيا للبلاد.

والتقى الرئيس السيسي بالمفتي شوقي علام مطلع الشهر الجاري على هامش مؤتمر دور وهيئات الإفتاء في العالم الذي استضافته مصر، وأثنى على تحركات الدار خلال الفترة الأخيرة لمحاصرة الفكر المتشدد ونشر الإسلام الصحيح ومعالجة الأفكار المغلوطة وضرب أساسات التطرف ما رفع سقف التجديد له مرة ثانية.

ومعروف أن علاقة المفتي شوقي علام وأحمد الطيب شيخ الأزهر ليست على ما يرام لقناعة الأخير بأن المفتي أكثر تناغما مع الحكومة في مسألة فصل دار الإفتاء عن المؤسسة الدينية وجعلها هيئة مستقلة بشكل يحجم نفوذ الأزهر ويقصقص أجنحته ويجرده من الفتوى.

ويصعب فصل قرار السيسي بتحجيم نفوذ هيئة كبار العلماء عن إحياء الخطوة التي سبق واتخذها مجلس النواب المصري بالمصادقة على قانون تنظيم دار الإفتاء الذي يقوض سلطة علماء الأزهر على الفتوى ويقضي بتبعية دار الإفتاء إلى مجلس الوزراء.

وانتفض الأزهر ضد مجلس النواب ولوّح بالتصعيد القضائي وكادت تحدث أزمة سياسية، إلا أن جهات عليا تدخلت ووأدت التوترات بتجميد القانون بشكل مفاجئ، وقد تباهى الأزهر بانتصاره في هذه المعركة.

وأكد سعيد صادق أستاذ علم الاجتماع السياسي بالجامعة الأميركية أن الحكومة تأكدت من عدم سير الأزهر على نفس خط التحديات التي تواجهها، حيث يتمسك بصناعة دولة موازية وتخلى عن دوره الرئيسي للتركيز على مضاعفة النفوذ، ما كرس الفكر المنغلق الذي أدركت السلطة أنه لو وصل إلى رأس الإفتاء ستكون كارثة.

وأضاف لـ"العرب" أن ما فعله السيسي يضمن استقلال الفتوى عن تيار "الدعشنة" الموجود لدى بعض علماء الأزهر، لأنهم يقاتلون لاستمرار الهيمنة على الإفتاء، لكن الحكومة فضّلت أن تكون خاضعة تحت سلطة رئيس الجمهورية بما يجعلها قادرة على مواجهة التشدد بعقلية مستقلة عن أهواء هيئة كبار العلماء.

ويوحي موقف السيسي بأن الحكومة لم تفقد الأمل في قصقصة أجنحة الأزهر وكبار علمائه، وهذه المرة تخوض المعركة معه بدعم رئاسي وتُدرك أن قادته لن يحركوا ساكنا لأن صاحب القرار هو رئيس الدولة والدخول في مواجهة معه ستكون مجازفة.

ولا ترغب الحكومة في استمرار تحول الأزهر إلى سلطة موازية في المسائل المرتبطة بالنواحي الاجتماعية، وتوظيف الفتوى لتحقيق المزيد من النفوذ والتغلغل في ظل تدخل علماء المؤسسة الدينية في الشؤون السياسية والثقافية والاقتصادية وحتى الفنية.

ويؤكد تمسك السلطة بسحب البساط من تحت أقدام الأزهر في شأن الفتوى أن النظام نفد صبره من جمود أفكار المؤسسة الدينية بشأن تجديد الخطاب الديني، وخوفها من اختيار مفتي البلاد بنفس العقلية ما يؤثر سلبا على تكريس الانغلاق في المجتمع.

ويعتقد هؤلاء أن تحرك الحكومة لاختيار مفتي البلاد أكثر انفتاحا من شأنه تعويض الإخفاق الحاصل في الأزهر، لأن قادة هذه المؤسسة لم يحققوا تقدما ملموسا منذ تطرق السيسي لحتمية تنقيح التراث ونشر الفكر المتسامح كمدخل لمحاصرة التشدد.

وتدرك دوائر سياسية في مصر أن تحجيم صلاحيات الأزهر يبدأ من تقليم أظافر هيئة كبار العلماء والحد من اختصاصاتها الواسعة التي حصلت عليها في توقيتات سابقة كانت تعيش البلاد خلالها حالة من غياب الاستقرار الأمني والسياسي.

وتشكل هيئة كبار العلماء رأس الحربة في علاقة الأزهر بالدولة، وتحجيم دورها في اختيار المفتي، وهو منصب بالغ الحيوية والرمزية، يعني منح أدوار مضاعفة لدار الإفتاء ووزارة الأوقاف على حساب الأزهر، حيث يكونان ذراعين للحكومة.

سعيد صادق

القرار يضمن استقلال الفتوى عن «الدعشنة» لدى بعض علماء الأزهر

ويشير مراقبون إلى أن إبعاد تسمية المفتي عن كبار علماء الأزهر يوحي بأن استراتيجية إعادة التوازن بين المؤسسة والحكومة تقوم على هدم مراكز القوى داخل الأزهر بعيدا عن رأس المؤسسة لتجنب الدخول في صدام مع شريحة مجتمعية يمثل لها الشيخ أحمد الطيب رمزا دينيا ومعنويا مهما.

وتنطوي المواجهة مع هيئة كبار العلماء على مواجهة ضمنية للتيار السلفي، وأنهم لن يستطيعوا السيطرة على الفتوى الرسمية بحكم أن الكثير من أعضاء الهيئة لديهم رؤية تتناغم مع أفكار السلفية بعدم الاقتراب من التراث ومعارضة التجديد.

وقال سعيد صادق لـ"العرب" إن "طغيان الأهواء السلفية والإخوانية على قادة الأزهر ورفض المؤسسة القيام بعملية رشيدة لتطهير نفسها أعادا تحريك معركة الحكومة مع الأزهر لتحجيم دوره، لإدراك السلطة الأهمية التي تنطوي عليها الفتوى كسلاح سياسي، فإما أن تكون تحت سلطتها أو تكتوي بنيرانها".

وتمثل الفتوى للحكومة المصرية خصوصية كبيرة لحاجة بعض القرارات والسياسات العامة إلى دعم ديني يقود إلى إضفاء شرعية عليها، لكن التجارب السابقة بين السيسي والأزهر أثبتت تمسّك كبار العلماء بأفكار الماضي من دون اكتراث بتغير الأحوال، وضرورة مساندة الرأي الشرعي لمسار الإصلاح الاجتماعي، وظهر ذلك في معارضة الأزهر لرفض الاعتراف بالطلاق الشفهي وغيره من القضايا المهمة.